

## سَمَّ تَصْيِغِ مَقَرِّ "نَيْبَةِ قَانُونِيَّة"

الجاري بتاريخ ١٩/٩/٢٠٢٠

### إجابة السؤال الأول :

تطبيق الطرق التقليدية في حساب معدل الأهلاك فيه الكثير من المساوئ لأنه لا يأخذ بالبيان ارتفاع الأسعار عند حساب قيمة النقص في الأصول الثابتة، لهذا تلجأ الدول إلى تطبيق عدة طرق بهدف التقييم الصحيح لمعدلات الأهلاك، وهي: الأهلاك المعجل، والهدف منه تقصير حياة الأصل وبالتالي زيادة السيولة المالية للشركة، وبالتالي زيادة الدخل الخاضع للضريبة ومن ثم الحصول الضريبية.

المنح الاستثمارية وتعتبرها فهم نسبة محددة من تكلفة الأصل الخاضع للضريبة في السنة الأولى من حياة المشروع من دعاء الضريبة بحيث تسلك الأصول بأكثر من قيمتها النقدية. إعادة تقييم الأصول: بحيث يتم تصحيح حسابات الأهلاك وفق الطريقة التقليدية للأهلاك في ظل ارتفاع الأسعار خلال فترات كحددها المشرعي.

### إجابة السؤال الثاني :

يقول مركز خدمات المستثمرين المرام الآتية :

تلقي ودراسة لبيان المستثمرين واستصدار التراخيص والموافقات اللازمة لبدء المشروع بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومنح إجازة الاستثمار، وتقديم الدعم الفني والبيانات والمطوورة اللازمة للمستثمر، وتجهيز الشركات واحصاء سجلات لدى الجهات المعنية.

### إجابة السؤال الثالث :

أهم هذه العوائق المرتبطة بالنص التشريعي :

- ١- عدم ولاء التشريعات واستقرارها.
- ٢- عدم جاذبية البيئة الاستثمارية وافتقارها لعنصر الجذب.
- ٣- العيوب القانونية الضريبية والنقدية وتتمثل بدهب كبيرة في :
  - قوانين نزع الملكية للمنفعة العامة والمصادرة والتأميم.
  - العيوب المفروضة على تحويل الأرباح وأصل المال المستثمر إلى الخارج.
  - ازدواجية الضرائب.

- ٤- افتقار القوانين للقدرة على التعامل مع المؤسسات لقانونية الحديثة والمعقود  
 المستحدثة والأفكار الجديدة للتعامل في بيئة الاستثمار ولا سيما مسألة حل النزاعات  
 ٥- التعجل في إصدار القوانين والتشريعات وإغراق البيئة الاستثمارية بأنظمة وبلانات  
 ومقررات تخنق الأعمال وتدفع بجزء كبير من الاقتصاد إلى القطاع غير الرسمي .  
 ٦- عدم وجود دور لمجتمع الاستثمار في الإسهالات القانونية .

### إجابة السؤال الرابع :

- بعد الحاضر من أهم العوامل التي تدفع الاستثمار باتجاه أن تكون معينة تستفيد من  
 هذا الحاضر ولا سيما المنشآت الصغيرة التي تستفيد من الآلات والمعدات القديمة  
 جراء استفاضة المنشآت الكبيرة عن الاهتلاك المعجل لأنها  
 هي تلجأ الشركات محوياً للعديد من الوسائل للتغلب على تأخير الحاضر مثلاً :  
 - إنشاء منشآت جديدة تحت مسميات جديدة للاستفادة من إعفاء جديد .  
 - تغيير الشكل القانوني للشركة أو موقعا، أو اندماجها بشركة أخرى .  
 - نقل عبء الضريبة على المستفاد من خلال رفع الأسعار .  
 - تجزئة الشركة الكبيرة إلى شركات صغيرة تستفيد كل من حاضري ضريبي جديد .

استرحت الإجابات

د. خالد المحمد

